أسس التقسيم الإداري في ضوء الخبرات الدولية كمدخل للتنمية المحلية: دراسة مقارنة

عادل الشريف
باحث دكتوراه إدارة عامة

د. دينا الخواجة
أستاذ مساعد الإدارة العامة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أسس التقسيم الإداري في الخبرات الدولية كمدخل للتنمية المحلية، وذلك للتوصل إلى عوامل علمية وعملية للتقسيم الإداري وتعديلاته، سواء لها تأثير فاعل مباشر أو غير مباشر على معدلات التنمية المحلية من خلال الخبرات الدولية في الصين وجنوب أفريقيا والدنمارك.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهجية المقارنة في مقارنة الخبرات الدولية والاستفادة منها، والوقوف على عوامل التقسيم الإداري الفاعلة والمؤثرة بشكل واضح على التنمية المحلية. بدراسة كل عنصر من عناصر الوحدة الإدارية (الإقليم والسكان والحكومة المحلية) في الثلاث دول لتحديد كيف أثر كل عنصر من هذه العناصر على التنمية المحلية. وفي النهاية استنتاج العوامل التي يمكن استخدامها لإجراء التقسيم الإداري الفاعل على التنمية المحلية.

ولقد توصلت الدراسة إلى عاملين يجب مراعاتهما عند إجراء تقسيم إداري جديد أو إجراء تعديل لتقسيم إداري قائم. العامل الأول «الإقليم» استناداً إلى حقيقة أن «جودة أراضي الإقليم اقتصادياً، تؤدي إلى زيادة عدد السكان»، كما وجد أن زيادة السكان تؤثر على التقسيم الإداري في شكلين، الأول زيادة عدد الوحدات الإدارية الأساسية والمراكز الحضرية والمدن، والثاني زيادة عدد المستويات الإدارية. أي أن جودة الإقليم تؤثر بطريقة غير مباشرة على الشكل الأفقي والرأسي للتقسيم الإداري، وأنه كلما زادت جودة إقليم التقسيم الإداري، زاد معدل التنمية المحلية بالوحدة المحلية باعتبار أن جودة الإقليم «مورد طبيعي للتنمية المحلية. والعامل الثاني «درجة التجانس الاجتماعي للسكان». إن التجانس العرقي أو الديني أو اللغوي، يؤثر على استقرار السكان والتجمعات السكانية. ووجد أنه كلما زاد استقرار المجتمع، زادت فاعلية السكان على التنمية المحلية داخل وحدة التقسيم الإداري. ووجدت الدراسة أن الحكومة المحلية ليست عاملاً يبني عليه التقسيم الإداري.

الكلمات المفتاحية: *التقسيم الإداري، التنمية المحلية، الحكومات المحلية، السكان المحليون.*

المقدمة

تعاني معظم الدول النامية من تناقضات حادة في مستويات التنمية بين أقاليمها، رغم تحقيق بعضها لمعدلات نمو اقتصادية مقبولة. ولقد كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العقود الماضية دور في قيام الدول بإعادة النظر في تقسيماتها الإدارية، لتنميتها إقليميًا ومحليًا وذاتيًا (Antonescu, 2015: 5)، في مواجهة ظروف المنافسة والعولمة المحيطة بالدولة، وتطوير الحكومات المحلية نحو الديمقراطية.(Aalbu, 2008: 9-11)

ومن خلال هذا البحث نحاول تقديم الملامح الرئيسية للتقسيم الإدارية وتقييمه على مستوياته الإدارية على الفرضية الأساسية هي أن التنظيم الإقليمي أو المحلي للإدارة العامة يجب أن يتغير لمواكبة العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية. وفي ختام البحث تأتي توصيات لطرق وأسس تغيير الهياكل الإدارية المحلية والإقليمية، المبنية على

* تم استلام البحث في مارس 2022، وقبل للنشر في مايو 2022، وسيتم نشره في يونيو 2025.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2025، ص ص 35- 52، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.129684.1224

مفاهيم التنمية المحلية، لمواجهة التغيرات الدولية والعولمة، مثل إنشاء وحدات إدارية جديدة حضرية أو ريفية «سياسات الفصل»، أو الجمع بين المناطق الحضرية والريفية معًا «سياسات الدمج».

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

يتناول هذا البحث دراسة الخبرات الدولية في مجال التقسيم الإداري الفاعل على التنمية المحلية، بتقديم إطار مفاهيمي لمفهوم التقسيم الإداري وعناصره المادية وهي الإقليم (الحيز المكاني) والسكان المحليون والحكومة المحلية، ومفهوم التنمية المحلية وأدواتها وعواملها (Antonescu, 2015: 5-6)، كتمهيد لإيجاد علاقة من خلال الخبرات التي اكتسبتها تلك الدول كنتيجة إجراء تعديلات في تقسيم وحداتهم المحلية الإدارية. لقد تم تناول تلك الخبرات على ثلاثة محاور رئيسة تمثل عناصر التقسيم الإداري الثلاثة: الإقليم والسكان والحكومة المحلية، ومدى فاعلية كل عنصر على التنمية المحلية.

جاءت دراسة المحور الأول «الإقليم» لتوضح الخصائص المادية وغير المادية للإقليم وكان أبرزها «جودة الإقليم اقتصاديًا» والتي تُعتبر مورد أساسيًا للتنمية المحلية. لما كان من خصائص السكان، الاستقرار والهجرة إلى الأقاليم ذات الجودة الاقتصادية، استخدم مؤشر عدد السكان للدلالة على جودة الإقليم وتأثير الزيادة السكانية على شكل التقسيم الإداري، أُفقيًا (حجم التجمعات السكانية) ورأسيًا (عدد المستويات الإدارية). يوضح المحور الثاني «السكان» مدى التجانس الاجتماعي العرقي والديني واللغوي وتأثير ذلك على اتساق أو تفكك السكان، أي مدى استقرار السكان والعمل على تنمية المجتمع محليًا (جارش وأخرون، 2014: 3). وأخير يبين محور «الحكومة المحلية» كيف يُنظم الدستور والقوانين شكل وأسلوب عمل الحكومة المحلية. وكيفية ارتباط تنظيمها الأفقي بما تفرضه أشكال التجمعات السكانية وحجمها وكثافتها (Ishwor, 2020: 2-14). وكيف أن استخدام الحكومة المحلية لآليات اللامركزية، مرتبط بعدد المستويات الإدارية التي يفرضها عدد السكان.

مشكلة الدراسة

تُعد عملية تحديد الحجم الأمثل للوحدات المحلية ومستوياتها الإدارية من أكثر المشاكل التي تواجه القيادات السياسية للأخذ بنظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية، لتقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية يسهل تنميتها محليًا. كما أدت ندرة الدراسات والأبحاث في هذه النقطة إلي عدم وجود عوامل يمكن الاعتماد عليها لحديد حجم الوحدات المحلية، وعدد المستويات الإدارية.

أهداف الدراسة

تبحث هذه الدراسة وتحلل الخبرات الدولية التي تمت لإجراء تقسيمات إدارية جديدة أو إجراء تعديلات في تقسيم إداري قائم، بهدف التنمية المحلية للوحدات المحلية، والتوصل إلى أسس فاعلة لتحديد حجم الوحدة المحلية، وعدد المستويات الإدارية في التقسيم الإداري الذي يعمل على التنمية المحلية.

تساؤلات الدراسة

وينطلق البحث من أربعة تساؤلات مهمة، وهي:

- ما مدى تأثير فاعلية التقسيم الإداري على التنمية المحلية في ضوء الخبرات الدولية؟
- ما مدى تأثير فاعلية الحيز المكاني على التنمية المحلية في ضوء الخبرات الدولية.
- ما مدى تأثير فاعلية التجانس الاجتماعي على التنمية المحلية في ضوء الخبرات الدولية.
- ما مدى تأثير فاعلية الحكومة المحلية على التنمية المحلية في ضوء الخبرات الدولية.

تصميم الدراسة

أ- **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وذلك لدراسة وبحث العوامل المؤثرة على التقسيم الإداري للوحدات المحلية في الخبرات الدولية وأثرها على التنمية المحلية، ولقد تم اجراء الدراسة المقارنة على خبرات الصين، وجنوب أفريقيا، والدنمارك، وذلك لدراسة للوقوف على عوامل التقسيم الإداري الفاعلة والمؤثرة بشكل واضح على التنمية

المحلية في تلك الخبرات، وكذلك. دراسة كل عنصر من عناصر الوحدة الإدارية (الإقليم والسكان والحكومة المحلية) في الثلاث دول محل الدراس، وتحديد كيف أثر كل عنصر من هذه العناصر على التنمية المحلية. وفي النهاية استنتاج العوامل التي يمكن استخدامها لإجراء التقسيم الإداري الفاعل على التنمية المحلية.

ب- **تقسيم الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، يمكن تناولها فيما يلي:

- **المحور الأول**: يتناول الإطار المفاهيمي للدراسة، وذلك بعرض الجوانب النظرية لمفاهيم التقسيم الإداري من جانب والتنمية المحلية من جانب آخر.
- **المحور الثاني**: العوامل الدافعة للتقسيم الإداري في الخبرات الدولية كمدخل للتنمية المحلية.
- **المحور الثالث**: عناصر التقسيم الإداري المؤثرة على التنمية المحلية في الخبرات الدولية.
- **المحور الرابع:** التحديات التي تعترض التقسيم الإداري كمدخل للتنمية المحلية في ضوء تحليل الخبرات الدولية.

المحور الأول - الإطار المفاهيمي

التقسيم الإداري للوحدات المحلية (مفاهيم)

عُرف التقسيم الإداري من المنظور القانوني بأنه «جزء من نظام الإدارة الهرمي مع وظيفة الحكومة الوطنية» (أحمد، 2013: 16). ومن الناحية السياسية، عُرف بأنه «الإقليم الوطني الذي يُشكل لغرض تعزيز الحكم» (رياض، 2014: 11) ومن الناحية الجغرافية هو تقسيم سطح الأرض إلى شرائح، ترسم حدودها على أساس المساحة والبُعد المكاني(عجلان، 2015: 7). من منظور الجغرافيا البشرية، هو توزيع المجتمعات البشرية، مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضريًا كان أم ريفيًا (الخليل، 2014).

تعد التقسيمات الإدارية بمثابة الهياكل التنظيمية المكانية للمؤسسات السياسية لتنفيذ إدارة الإقليم بغرض تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وتعزيز التحضر، وتحسين الكفاءة الإدارية والقدرة على الإدارة الاجتماعية (YU Hu, et Al. 2018. 758–772). وتتمثّل أهمّية التقسيم الإداري كهيكل تنظيميّ في تحديد المستويات الإداريّة، ومسئوليّاتها، واختصاصاتها، وترتيب العلاقات، وتحديدها، بالإضافة إلى منح المسئولين الصلاحيّات اللازمة، وتحديد العلاقة بين العمليّات المُؤسَّسية، وانسيابها، ومساعدة التنظيم على تحقيق أهدافه (اللواح، 2006: 469).

تعتبر وحدة التقسيم الإداري هي قسم مكاني في الدولة، قد قُسمت لغرض إدارة أراضيها وشئون شعبها، ولها درجة معينة من الاستقلالية طبقاً لنظام الحكم في الدولة. ولما كانت وحدات التقسيم الإداري، امتداد لهيكل تنظيم الدولة، المكون من الإقليم والسكان والشرعية طبقاً لتعريف ماكس فيبر للدولة (Mitropolitski, 2011: 2) فإن وحدة التقسيم الإداري (الوحدة المحلية) تتكون من نفس الثلاثة عناصر الأول « الإقليم»، والثاني «السكان المحليون»، والثالث «الحكومة المحلية».

1- الإقليم (الحيز المكاني) كأحد عناصر التقسيم الإداري

الإقليم هو حيز مكاني من سطح الأرض له مساحة، وحدود طبيعة أو إدارية. وتصنف الأقاليم طبقاً لخصائصها المادية مثل طبيعية التضاريس ومدي توافر الموارد الطبيعية، وخصائصها غير المادية مثل الحضر أو الريف. والبنية التحتية المنشئة لتحسين حياة الانسان (Mlambo; Victor et al., 2020: 99-122). يعتبر الإقليم مورد هام من العوامل الداخلية للتنمية المحلية الذاتية فكلما زادت جودة الإقليم بموارده والهبات الطبيعية، زادت فرصة التنمية المحلية بهذا الإقليم (Antonescu, 2015: 5).

2- السكان المحليون كأحد عناصر التقسيم الإداري

يختلف السكان من إقليم إلى أخر، طبقاً لعوامل كثير منها الطبيعة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بدراسة التجانس الاجتماعي يمكن التوصل إلى الخصائص السكانية العرقية، والدينية، واللغوية التي تؤثر على سلوك السكان في علاقتهم ببعضهم البعض وتعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية هذه إحدى القضايا الهامة التّي برزت بكثرة في السّاحة الدولية خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب زيادة الإثنيات وتنازعها حول العديد من القضايا والمطالب الاقتصادية، والسياسية،

والاجتماعية، والثقافية... خاصة في الدول الحديثة الاستقلال (جارش وأخرون-2014: 3). أن المجتمعات الأكثر تجانسًا، تقدم خصائص إيجابية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يسمح بمزيد من الانسجام عند تحديد ومتابعة المؤسسات المختلفة والأهداف الاقتصادية على المستوى الوطني. على عكس المجتمعات غير المتجانسة، التي تتسم بخصائص سلبية نحو التنمية المحلية، نظراً لوجود صراعات اجتماعية مرتبطة بقضايا مثل التهميش والعنصرية والفوارق الثقافية والدينية والعرقية، وغالبًا ما يُنظر إلى تلك الانقسامات في البلاد النامية، على أنها أحد أسباب عدم وجود توافق في الآراء بشأن الأهداف الأساسية للمجتمع والدول ذات التنوع العرقي والثقافي والديني الكبير تميل إلى النزاعات الأهلية وانخفاض الأداء الاقتصادي. وقد صنف التجانس الاجتماعي إلى أربع درجات، الأولى: التجانس شبه المطلق، والثانية: هيمنة الأغلبية العرقية، والثالثة: هيمنة الأقليات العرقية، والرابعة: تجزئة شبه كلية (Cardenas; Manual, 2019: 10-17).

3- **الحكومة المحلية كأحد عناصر التقسيم الإداري**

- عُرفت الحكومة المحلية بأنها جزء من الحكومة المركزية، تتعامل بشكل أساسي مع المشاكل أو القضايا المتعلقة بسكان معينين داخل إقليم معين، على أساس مسئوليات الدولة التي يقررها الدستور وتفوض إليها بموجب قوانين للحكم المحلي(Ndreu, 2016: 8).
- تتمتع الحكومة المحلية بسمات مثل أن يكون لها سكان، يعيشون على إقليم، ولها تنظيم دائم ولها القدرة على توقيع العقود أو الدخول في علاقات مع أطراف ثالثة أي لها شخصية قانونية ولديها القدرة على تحصيل الضرائب وتحديد ميزانيتها لتحقيق وظيفتها المالية (Ishwor, 2020: 2-14).
- تهدف الحكومة المحلية إلى توفير نظام يُمكن المجالس، من ممارسة سلطتها ومسئولياتها والعمل من أجل السلام وإرساء نظام الحكم الرشيد في مناطقها البلدية (Eisenstein, 2019).
- تلجأ الدول النامية للامركزية نظراً لحاجتها لمواجهة مشاكل ضعف الكفاءة بالحكومات المحلية، أو لمواجه المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي المتردي وسوء توزيع العوائد الاقتصادية بين الأقاليم، أو للحاجة لدعم الديمقراطية بها، أو لرغبتها للتغلب على التعددية العرقية والأثنية التي تعاني منها (الباجوري، 2013: 95).
- تعمل الحكومات المحلية على تطبيق اللامركزية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وتعبئة الموارد، ومكافحة الفقر، والاستخدام الجيد لآليّات اللامركزية مثل التمكين السياسي، وتقديم الخدمات الأساسية، وإعادة توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، والتي تمكن من تحقيق عملية التنمية المحلية (عبد الوهاب، 2016: 21-25).

التنمية المحلية

أن التنمية المحلية هي نظرية حديثة نسبيًا في العلوم الاجتماعية تقوم على تحديد واستخدام الموارد والإمكانيات الداخلية لمجتمع أو حي أو مدينة أو بلدية أو ما يعادلها. ويعرفها «آرثر» بأنها «تنمية المجتمع المحلي التي تتمثل في الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير(بودانة، 2014: 74-125) ويُنظر إلى التنمية المحلية على أنها من أكثر المسارات فاعلية، لتحقيق تنمية شاملة وتماسك اجتماعي مفيد (Kisman, et al, 2014: 689–1696). حيث أن تنمية المجتمع هي عملية تتطلب التنظيم والتيسير والعمل، مما يسمح للناس بإنشاء طرق لإنشاء المجتمع الذي يريدون العيش فيه. إنها عملية توفر الرؤية والتخطيط، الاتجاه، والعمل المنسق نحو الأهداف المرغوبة المرتبطة بترويج الجهود الهادفة إلى تحسين الظروف التي تعمل فيها الموارد المحلية. نتيجة لذلك، يستخدم مطورو المجتمع الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية المحلية لتأمين المتطلبات اليومية والاستجابة للاحتياجات والظروف المتغيرة» (Amakye, 2017: 4) كما عُرفت التنمية المحلية بأنها حركة مصممة لتعزيز الرفاهية العامة للمجتمع ما من خلال المشاركة النشطة والمبادرات من هذا المجتمع (Musdar, 2017: 2-12).

تعتمد التنمية بشكل أساسي على دور المواطن في صنع هذه التنمية وجني ثمارها، فالمشاركة الشعبية والعمل على تفعيل دور اللامركزية ورفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي هي آليّات عملية التنمية وأهم أدواتها (عبد الوهاب، 2016: 35).

ليست المشاركة الشعبية أداة في التنمية المحلية فحسب، بل إنها عنصر حاسم للتأكيد على عملية التنمية الفعالة، وإن مشاركة المواطنين على المستوى المحلي تعني اِنطلاق التنمية من القاعدة إلى رأس الهرم، حيث أن هدف المشاركة

«ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية»، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في المجتمع المحلي (بركات، 2014: 66).

للمشاركة الشعبية هدفان، الأول تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية والمساعدات الاجتماعية حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، والثاني الحصول على التأييد الشعبي، حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب وجهات نظر السكان، مما يحقق رضي السُّكَّانِ الْمَحَلِّيِّينَ ودعمهم للمشروعات التنموية، وتحقيق الفاعلية للمشروعات. وتتمثل صور المشاركة في مراحل عملية التنمية بالمشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة، والمشاركة في مرحلة التنفيذ، والمشاركة في الرقابة (قياتي، 2017: 75).

اللامركزية هي ركيزة أساسية للتنمية المحلية، فإنها أسلوب تنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات الأخرى المستقلة قانونًا. تتوافر في كل منها مجموعة من العناصر والمقومات، من أهمها: الاعتراف بالشخصية القانونية لهذه الوحدات، ووجود مجالس محلية منتخبة ومستقلة ماليًا وإداريًا، ولها اختصاصات أصيلة في إدارة الشئون المحلية، ولديها القدرة على تكوين موارد مالية خاصة بها وحرية التصرف فيها، وذلك كله في إطار نوع من الرقابة تمارسه الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية، للتأكد من أن هذه المجالس تمارس دورها، كما حدده القانون، ووفقاً للمصلحة العامة. (عبد الوهاب، 2016 :56-67).

تتأثر التنمية المحلية بقوى اقتصادية داخلية وخارجية. وفقًا لنظرية النمو الاقتصادي الإقليمي، فإن العوامل الخارجية، لا تؤثر على السياق المحلي، ويتم نقلها بطريقة عرضية في المنطقة مثل الشركات متعددة الجنسيات. أما العوامل الداخلية، تظهر وتتطور داخل المنطقة ذاتياً، ما يُعرف باسم نظرية النمو الداخلي المدفوع بالاقتصاديات على المستوى المحلي. تشمل هذه العوامل الداخلية الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، والموارد البشرية مثل المعرفة والخبرة والتخصص والموارد المادية مثل الطرق وأنظمة الري والمدارس والمستشفيات، والموارد الاقتصادية مثل سوق السلع والعمل والموارد الاجتماعية مثل العرقيات والمؤسسات الاجتماعية والموارد الثقافية مثل الطقوس الدينية والفن واللغة ونمط الحياة (Antonescu, 2015: 5-6).

المحور الثاني - العوامل الدافعة لإعادة التقسيم الإداري في ضوء الخبرات الدولية كمدخل للتنمية المحلية

العوامل الدافعة في دولة الصين

شَكَلَ الحجمُ الهائل للمحافظات، والذي بلغ عدد سكانها حوالي 100 مليون نسمة، عبئًا هائلاً على حكومات المحافظات، مما أدي إلى عدم الكفاءة وضعف الاستجابة لاحتياجاتهم فضلاً عن عدم القدرة على التركيز على مجالات محددة للتنمية المحلية. لتحقيق العدالة بين السلطات المحلية، تم تجميعها في مؤسسة واسعة النطاق، «حكومة صندوق كبيرة» بدلاً من العديد من الحكومات الصغيرة، وأدي هذا إلى استخدام إيرادات الضرائب بشكل أكثر فاعلية لتحسين البيئة السكنية وتوزيع الدخل واستخدام الأراضي في المنطقة الحضرية، والاستفادة من وفورات الحجم وغيرها من الفوائد المحتملة لتشكيل حكومة إقليمية كبيرة (Zhen Feng et al., 2010).

العوامل الدافعة في دولة جنوب أفريقيا

تأثر المشهد المكاني والاقتصادي بشكل كبير، بالفترة المشار إليها بـ«الفصل العنصري» من أواخر أربعينيات إلى أوائل سبعينيات القرن الماضي، فعلى المستوى الوطني، تم تنفيذ سياسات وأدوات التخطيط المؤثرة مثل قانون مناطق المجموعة، وخلال هذه الفترة، تأثرت بشكل كبير أنماط النمو في المناطق والمدن على أساس العرق (Harrison et al. 2008: 57).

العوامل الدافعة في دولة الدنمارك

كانت الأقاليم السابقة (1970-2006)، لا تتمتع بِأَيِّ سلطات بلدية، ولا يمكنها فرض ضرائب، وكان يتم تمويلها جزئيًا عن طريق المنح الجماعية من الحكومة المركزية، ولا يمكن للأقاليم أن تقرر ميزانياتها بشكل مستقل، ولكن يجب أن تستخدم المنحة للأغراض التي تحددها الحكومة المركزية. بالإضافة لوجود بعض المناطق غير تابعة لأي بلدية مثل أرخبيل إرثولمين ولا يدفع سكانها الضرائب البلدية، ولا ضريبة مساهمة الرعاية الصحية للحكومة المركزية (The Danish Regions, 2007).

المحور الثالث: عناصر التقسيم الإداري في الخبرات الدولية كعوامل مؤثرة على التنمية المحلية:

دراسة الإقليم (الحيز المكاني) كأحد العوامل المؤثرة على التنمية المحلية

الإقليم الجغرافي هو أول مكونات التقسيم الإداري ويعتبر مورد هام للتنمية المحلية حيث أن الأرض هي المورد التي وهبتها الطبيعة للإنسان. تؤثر التضاريس الفيزيوجرافية المتنوعة على كيفية عمل الأنظمة الاقتصادية. بشكل عام، يتم تحديد التنمية المحلية أو الإقليمية في حدها الأدنى من خلال العوامل المؤثرة (موارد التنمية المحلية) مثل: الهبات الطبيعية والخامات ورأس المال البشري والاجتماعي وإمكانية الوصول والبنية التحتية. تؤكد الجغرافيا الاقتصادية الجديدة على أهمية هذه العوامل، والتي تركز على خفض تكاليف الإنتاج. إن تطوير البحث ومهارات تنظيم المشاريع والإنتاج المحلي والابتكار والمعرفة وشبكات التعلم، يعتبروا أيضاً محركًا للنمو الاقتصادي (Antonescu, 2015: 7). يزداد السكان إذا كان الإقليم قابل للأنشطة الزراعية أو الرعوية أو أن الإقليم غني بموارده التعدينية، وترفع الكثافة السكانية (أحمد، 2015). ولذلك سيتم استخدام مؤشر عدد السكان والكثافة السكانية للدلالة على قابلية الإقليم (الحيز المكاني) للتنمية المحلية بمقارنة أقاليم الصين وجنوب أفريقيا والدنمارك لبيان مدي قابلية الإقليم وفاعليتها على التنمية المحلية.

1- الإقليم في خبرة دولة الصين

تبلغ مساحة الصين 9355850 كم^2 وعدد سكانها 1,379897720 نسمة، بكثافة سكانية 151 نسمة/ كم^2 ونسبة سكان الحضر 63.6%. يضم إقليم الصين 40859 وحدة إدارية أساسية مستوى رابع. قُسمت تضاريس الصين إلى سبع مناطق مادية متجانسة جغرافيًا. (The World Factbook: China, 2021). وخلال إعادة التنظيم الإداري في عامي 1949 و1954، قسمت إدارياً إلى 34 إقليم (وحدة إدارية مستوي أول) منهم 18 إقليم في شرق الصين على مساحة 1935330كم^2 بنسبة 28% فقط من المساحة الكلية وعدد السكان 934.4 مليون نسمة بنسبة 69% من جملة السكان، بينما يوجد 16 إقليم في غرب الصين بمساحة 6706450 كم^2، نسبة 72% من المساحة الكلية ويسكنها 427.7 مليون نسمة بنسبة 31% من جملة السكان (The World Factbook China, 2021) بهذا يتضح أن الصين قد قسمت إلى منطقتين الأولى شرق الصين القابل للزراعة، بكثافة سكانية 484 نسمة/ كم^2 والأخرى غرب الصين مناطق جبلية ومرتفعات شاهقة والأقل للموارد الطبيعية بكثافة سكانية 64 نسمة / كم^2. كما تلاحظ صغر مساحات مقاطعات الشرق مع الكثافة السكانية العالية، بينما حظيت مقاطعات الغرب بمساحات شاسعة وكثافات سكانية منخفضة. وتركز السكان في النصف الشرقي من البلاد حيث تتوافر موارد التنمية المحلية، وانخفض عدد السكان في النصف الغربي، مناطق جبلية وصحراوية، لعدم توافر الموارد.

2- الإقليم في خبرة دولة جنوب أفريقيا:

تبلغ مساحتها 1220805 كم^2 وعدد سكانها 59950977 نسمة بكثافة سكانية 50 نسمة/ كم^2، ونسبة 68.3% سكان الحضر. يضم إقليم جنوب أفريقيا 205 وحدة إدارية أساسية مستوى ثالث. وتتشكل تضاريس جنوب أفريقيا من هضبة داخلية شاسعة، ويجري بها نهر أورانج ونهر فال وينبع منها نهر ليمبوبو، وتحدها التلال الوعرة والسهل الساحلي الضيق. وتتمتع بوفرة الموارد الطبيعية مثل الذهب، والكروم والأنتيمون واليورانيوم والماس(The World Factbook South Africa, 2021). كانت دولة جنوب أفريقيا مقسمة إلى ستة أقاليم وبعد الإصلاح، قسمت إداريًا إلى 9 أقاليم (مستوى أول) منهم إقليمين في الجنوب الشرقي على مساحة 112537كم^2 بنسبة 9% فقط من المساحة الكلية وعدد السكان 27.3 مليون نسمة بنسبة 45% من جملة السكان، بينما يوجد 6 أقاليم في الغرب بمساحة 735379 كم^2 نسبة 61% من المساحة الكلية يسكنها 31.3 مليون نسمة بنسبة 53% من جملة السكان وإقليماً واحد في الشمال بمساحة 372889 كم^2 نسبة 30% من المساحة الكلية يسكنها 1.3 مليون نسمة، بنسبة 2% من جملة السكان (The World Factbook South Africa, 2021) بهذا يتضح أن جنوب أفريقيا قد قسمت إلى ثلاث مناطق الأولى في الجنوب الشرقي القابلة للزراعة والساحل الجنوبي ذات المساحات الصغيرة، بكثافة سكانية 243 نسمة/ كم^2 والثانية في الغرب مناطق الهضبة وبها الخامات الطبيعية بكثافة سكانية 43 نسمة/ كم^2 المساحات المتوسطة. بينما الكثافة السكانية بالمنطقة الثالثة 2نسمة/كم^{2}نظراً للطبيعة الصحراوية وافتقارها للموارد الطبيعية.

3- الإقليم في خبرة دولة الدنمارك

تبلغ مساحة الدنمارك 42943.9 كم^2 ومساحة المياه الداخلية 700 كم^2 وعدد سكانها 5840045 نسمة بكثافة سكانية 216 نسمة/ كم^2 ويمثل سكان الحضر 87.9%. كانت دولة الدنمارك مقسمة إلى تسعة أقاليم و270 بلدية وبعد

دستور 1953، قسمت إلى 5 أقاليم إدارية مستوى أول، منهم إقليم العاصمة على مساحة 2546 كم^2 بنسبة 5.9% فقط من المساحة الكلية وعدد السكان 1.85 مليون نسمة بنسبة 32% من جملة السكان، بينما يوجد أربعة أقاليم بمساحة 40282 كم^2 بنسبة 68% من المساحة الكلية يسكنها 4 مليون نسمة بنسبة 94.1% من جملة السكان (The World Factbook Denmark, 2021) وتضم الدنمارك منطقتين ما وراء البحار، جرينلاند، وجزر فارو وهما تتمتعان بالحكم الذاتي. ودمجت البلديات إلى 98 وحدة إدارية أساسية مستوى ثاني (The Danish Regions, 2007). بهذا يتضح أن الدنمارك قد قسمت إلى منطقتين الأولى حضرية، بكثافة سكانية 276 نسمة/ كم^2 والأخرى ريفية بكثافة سكانية 95 نسمة/ كم^2 كما تلاحظ صغر حجم مساحة الحضر مع الكثافة السكانية العالية، بينما حظيت مقاطعات الأخرى بمساحات كبيرة نسبيًا وكثافات سكانية منخفضة (The World Factbook Denmark -2021).

4- نتيجة دراسة الإقليم

يتأثر التقسيم الإداري في شكله الأفقي بجودة الإقليم أو الحيز المكاني اقتصاديًا، حيث يزداد عدد وحجم التجمعات السكانية في الأقاليم ذات الجودة الاقتصادية كما هو في إقليم شرق الصين وإقليم جنوب شرق جنوب أفريقيا ومنطقة العاصمة (الحضر) في الدنمارك، بينما يقل عدد وحجم التجمعات السكانية في الأقاليم منخفضة الجودة الاقتصادية، كما في غرب الصين والإقليم الشمالي في جنوب أفريقيا، وريف الدنمارك.

دراسة التجانس الاجتماعي للسكان المحليون كأحد العوامل المؤثرة على التنمية المحلية

السكان المحليون هم المكون الثاني للتقسيم الإداري وهم الهدف من التنمية المحلية والممارسون للمشاركة الشعبية كأداة من أدوات التنمية المحلية داخل الإقليم، وأن أحساس السكان بالمساواة (المواطنة) يزيد من مشاركة المواطنين في الأنشطة الاجتماعية مثل الانتماء إلى المنظمات والجمعيات التي تعود بالنفع على المواطن والمجتمع (Borsenberger, 2011: 3-5).

ولذلك سيتم دراسة السكان لتحديد درجة التجانس العرقي والديني واللغوي وبيان نوع التجانس إذا كان شبه المطلق أو هيمنة الأغلبية أو هيمنة الأقليات أم أنه تجانس تجزئة شبه كلية. أثر ذلك على شكل التقسيم الإداري بإنشاء حكومات ذاتية ليصبح التقسيم الإداري فاعل على التنمية المحلية.

1- التجانس العرقي كأحد عناصر التجانس الاجتماعي

أ- التجانس العرقي للسكان المحليين في الصين

يوجد تنوع عرقي نتيجة وجود 56 مجموعة عرقية معترف بها رسميًا في الصين، لهم أنماط حياتهم ولغاتهم وثقافاتهم المميزة. تشكل عرقية «الهان» أكبر نسبة من السكان 92% والنسبة المتبقية 8% تمثل 55 مجموعة من الأقليات العرقية. يفضل أفراد مجموعات الأقليات العرقية الصينية العيش معًا في مناطق نائية نسبيًا، وارتداء الملابس التقليدية، والتحدث بلغات الأقليات أو اللهجات الخاصة بهم، وممارسة دياناتهم الخاصة، (Chinese Society: 12) أن التجانس العرقي في الصين هو «تجانس شبه المطلق» لصالح عرقية الهان.

ب- التجانس العرقي للسكان المحليين في جنوب أفريقيا

يوجد تنوع عرقي واضح في جنوب أفريقيا، حيث يحظى السود بنسبة 78.5% وتكون لها هيمنة الأغلبية في حين أن نسبة البيض 9.4% والملونين 9.3% والهنود والاسيويين 2.8%. مع عدم تركيز الفئات الأربع في إقليم من الأقاليم بل أنهم موزعون بنسب مختلفة. ونتيجة لهذا فأن التجانس العرقي جنوب أفريقيا هو تجانس «هيمنة الأغلبية» لصالح السود. (The World Factbook South Africa, 2021)

ج- التجانس العرقي للسكان المحليين في الدنمارك

تتميز الدنمارك بالتجانس العرقي المرتفع لدرجة الهيمنة شبه المطلقة حيث يصل نسبة السكان الأصليين إلى 86.3% ثم تأتي الاعراق الأخرى بنسب ضئيلة مثل الأتراك والسوريين والعراقيين والرومانيين وغيرهم بإجمالي نسبة 13.7% (The World Factbook Denmark, 2021).

2- **التجانس الديني كأحد عناصر التجانس الاجتماعي**

أ- **التجانس الديني للسكان المحليين في الصين**

لا يوجد تجانس ديني في الصين حيث أن اللادينين يمثلوا الأغلبية بنسبة 52.2% ثم تأتي الديانات الشعبية والديانة البوذية بنسبة 20% تقريباً لكل منهما ثم المسيحية بنسبة 5.1% ثم الاسلام بنسبة 1.8% مما يدل على أن التجانس «تجانس تجزئة شبه كلية» لاختلاف الأديان والمعتقدات وأساليب ممارسة الشعائر المختلفة بالإضافة إلى التعصب الديني والذي يعد السبب الرئيسي في عدم التجانس (The World Factbook China, 2021).

ب- **التجانس الديني للسكان المحليين في جنوب أفريقيا**

توجد أغلبية مسيحية بعدد 18طائفة بنسبة 86%. تاليها الديانات الأفريقية بنسبة5.4% فالإسلام بنسبة 1.9% والديانات الأخرى مثل اليهودية والهندوسية وغيرها بنسبة 1.5%. يمثل غير المتبعين أي دين نسبة 5.2%. كما يتضح عدم التجانس الديني نظراً لوجد تنوع ديني غير عادي حتي في الديانة المسيحية، حيث إنها تتفتت في داخلها إلى 18 طائفة. (South Africa - Community Survey 2016).

ج- **التجانس الديني للسكان المحليين في الدنمارك**

تعتبر الدنمارك دولة غير علمانية، علي الرغم من أن المسيحيين يشكلوا الغالبية العظمي بنسبة 65%، ونسبة 5% ديانات أخري ونسبة 30% غير منتسبين إلي أي دين (Sahgal, 2018)

3- **التجانس اللغوي كأحد عناصر التجانس الاجتماعي**

أ- **التجانس اللغوي للسكان المحليين في الصين**

تعتبر لغة الماندرين، هي اللغة السائدة 66.2% ثم تأتي اللغات الأخرى مثل لغة المين بنسبة 6.2% وغيرها وتعتبر اللغة من العوامل الرئيسية في عدم التجانس الاجتماعي (The World Factbook China, 2021).

ب- **التجانس اللغوي للسكان المحليين في جنوب أفريقيا**

دولة جنوب أفريقيا غير متجانسة لغويًا ولا توجد أغلبية مطلقة لأي لغة من اللغات التي يتحدثونها السكان كلغة أولي. لكل إقليم لغة سائدة على باقي اللغات بالتالي يكون هناك تجانس لغوي على مستوي الإقليم ولا يوجد تجانس لغوي على مستوي الدولة. يتحدث سكان جنوب أفريقيا لغتين على الأقل (ثنائيون اللغة). اللغة الأولى الرسمية للدولة واللغة الثانية، والعديد منهم يتحدثون ثلاث أو أربع لغات أو أكثر، بسبب المخالطة بالعمل والهجرة والتعليم والتحضر والأماكن التي يعيشون فيها والصداقة والزواج. أن سكان جنوب أفريقيا يستخدمون أكثر من لغة في محادثة واحدة. (Alexander, 2018) فجاء التقسيم الإداري واضعاً في الاعتبار عامل اللغة لتقسيم الأقاليم.

ج- **التجانس اللغوي للسكان المحليين في الدنمارك**

تتمتع الدنمارك بتجانس لغوي حيث يتحدث 96% من السكان اللغة الدنماركية كلغة أولى. أن تحدث السكان للغات الأخرى كلغة ثانية، يتعلمونها أستاء الدراسة، تدل على مدى ثقافة السكان (The World Factbook Denmark, 2021).

4- **نتيجة دراسة التجانس الاجتماعي للسكان المحليين كأحد العوامل المؤثرة على التنمية المحلية**

- اعترفاً بالأقليات العرقية في الصين، إنشاء خمس مناطق حكم ذاتي للعرقيات واللغات والأديان المختلفة وعددهم 100.21 مليون نسمة بنسبة 7% من جملة السكان، ويشغلون مساحة 4360600 كم^2، بنسبة 44.88% من مساحة الصين (The World Factbook: China, 2021).
- في جنوب أفريقيا أدي عدم التجانس العرقي والديني واللغوي إلى زيادة عدد الوحدات الإدارية المستوى الأول من 6 إلى 9 أقاليم في محاولة لإرضاء الأقليات بأن يكون لها وحدات إدارية مستقلة.
- في الدنمارك يوجد تجانس اجتماعي عالي عرقيًا ودينيًا ولغويًا مما أدي إلى دمج الوحدات الإدارية المستوى الأول من 9 مناطق إلى 5 مناطق ودمج 270 بلدية إلى 98 وحدة فقط.

التمييز ضد الجماعات الدينية أو مجموعات الهوية الأخرى يخلق دوافع للعنف على أساس المظالم، ويؤدي إلى مزيد من العنف. وتشير نتائج الدراسة التي أجراها Basedau بازيدو وآخرين إلى وجود علاقة إيجابية بين المظالم المتعلقة بقضايا الحكم الذاتي ومشاركة مجموعة الأقلية في النزاع - بغض النظر عما إذا كانت مجموعة الأقلية قد شعرت بالتمييز ضدها أو تعرضت للتمييز الديني من قبل الحكومة أم لا. ويري أن الحل الواضح هو الطابع الديمقراطي للأنظمة السياسية، والذي يسمح بالاحتجاج السلمي وبالتالي يمكّن الجماعات من التعبير عن المعارضة دون اللجوء إلى العنف. بينما تستخدم بعض البلاد «الاستبداد» بدلاً من «الديمقراطية» لتقليل الصراع. ولا يوجد المزيد من الأدلة المقنعة على دور الديمقراطية في الحد من مخاطر الصراع في التحليل الإحصائي، يبدو أن القمع الناجح يحد من فرصة التمرد. (Basedau, , Et al, 2017) أن عدم التجانس الاجتماعي يؤثر تأثير مباشر على التقسيم الإداري، ويجب على صانعي السياسات والقادة أن يكونوا أكثر تسامحًا مع أنظمة المعتقدات الأخرى والابتعاد عن السياسات التي تساهم في توليد الإحساس بالظلم.

دراسة الحكومة المحلية كأحد العوامل المؤثرة على التقسيم الإداري

الحكومة المحلية هي المكون الثالث للتقسيم الإداري وهي الهيئة الحكومية المنتخبة من قبل الناس أو المعينة من قبل الحكومة المركزية، ولها وظائف إدارية وتشريعية وتنفيذية في المناطق الواقعة تحت ولايتها القضائية، ولها سلطة تقرير أو تحديد تدابير معينة داخل إقليم معين طبقاً للدستور الوطني وقوانين الحكم المحلي، وتختلف درجة التصرف الممنوحة (مستوي اللامركزية) لهذه الهيئة الحكومية من دولة إلى آخري. وتدير الحكومة المحلية الأمور المحلية وتسعى جاهدة لخدمة السكان المحليين من خلال المجالس المحلية (Eisenstein, 2019). وسيتم تناول الحكومة المحلية من خلال محددات تنظيم الحكومة المحلية ومحددات استخدام لآليّات اللامركزية.

1- **تنظيم الحكومات المحلية**

أ- **تنظيم الحكومة المحلية في الصين**

- **نظام الحكم**

جمهورية الصين الشعبية، جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي. وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية.

بعد اعتماد الدستور عام 1946، أُعيد تشكيل الحكومة الوطنية لتضم عدة أحزاب، استعدادًا لقيام حكومة ديمقراطية بالكامل. تبنت الصين نهج «التحضر غير المكتمل»، إستراتيجية نمو اقتصادي سوفيتية، من خلال السماح بـ «هجرة مؤقتة إلى المدن ولكن دون حرمان المهاجرين من الرعاية الحضرية والعديد من المزايا الأخرى (Pei, 2006).

- **عدد المستويات الإدارية**

ووفقا للدستور الصيني يقوم التقسيم الإداري الحالي على أساس نظام أربعة مستويات رسمية ومستوي غير رسمي (China Statistical Yearbook- 2019) وهى:

- المستوى الأول: «المقاطعات» تقسم الدولة بأكملها إلى 22مقاطعات و5 مقاطعات حكم ذاتي و4بلديات بمستوي مقاطعة يخضعوا مباشرة للحكومة المركزية ومقاطعتين إداريتين خاصتين وتقسيم خارجي بإجمالي 34 وحدة.
- المستوى الثاني: «المحافظات» تقسم المقاطعات إلى 17 محافظة و30محافظة ذاتية الحكم و288 مدينة بدرجة محافظة؛ بإجمالي 335 وحدة.
- المستوى الثالث: «الأقاليم» تقسم المحافظات والمحافظات المستقلة إلى 901 ضاحية تحت ولاية مدن المستوى الثاني، 1464 إقليم و117 إقليم مستقلة و374 مدينة بدرجة إقليم؛ بإجمالي 2859 وحدة.
- المستوى الرابع: تقسم المقاطعات والمحافظات إلى 41636 تجمع سكاني بمستوى القرية مقسمة إلى 14677 بلدة و19522 قرية و6152 ناحية.و1274 بلدة عرقية.
- بلديات تابعة تباعية مباشرة للحكومة المركزية مثل مدن كبيرة ومقاطعات ومحافظات.
- مناطق إدارية خاصة تقوم الدولة بإنشائها عند الضرورة.

ب- **تنظيم الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا**

- **نظام الحكم**

جمهورية جنوب أفريقيا جمهورية (فيدرالية) برلمانية ذات نظام حكم ثلاثي المستوى وقضاء مستقل.

تتكون الحكومة الوطنية من ثلاثة فروع مترابطة. تخضع جميع هيئات حكومة جنوب إفريقيا لحكم الدستور، وهو القانون الأعلى في جنوب إفريقيا. تتمتع جميع مستويات الحكومة الوطنية والإقليمية والمحلية بالسلطة التشريعية والتنفيذية في مجالاتها الخاصة، ويتم تعريفها في دستور جنوب أفريقيا بأنها "مميزة ومترابطة ومتشابكة".

حدثت عملية إصلاح السياسات في جنوب أفريقيا وتنميتها إلى حد كبير خلال الفترة 1993-2000. انتهت بالفشل سنة 1994 ثم صدر قانون تيسير التنمية رقم 67 لعام 1995 (DFA) لتشكل الأساس لإطار متماسك للتنمية وإصلاح نظام التخطيط غير المتكافئ وغير المترابط الموروث من حكومة الفصل العنصري. تم تعيين لجنة وطنية للتنمية والتخطيط لقيادة هذه العملية. ثم تم إضفاء الطابع المؤسسي على الحكم المحلي ضمن فرضية التنمية المتكاملة في البلاد. من خلال هذه العملية ولد مفهوم خطة التنمية المتكاملة (IDP). يعتمد قانون الأنظمة البلدية لعام 2000 على قانون تيسير التنمية وقانون انتقال الحكم المحلي لبناء إطار تخطيط جديد للحكومة المحلية التنموية.

- **المستويات الإدارية**

شهدت الفترة بين عامي 1998 و2000 إدخال عدد من التشريعات والسياسات المتعلقة بالحكم المحلي. مثل قانون الهياكل البلدية لعام 1998 (القانون 117 لعام 1998) ترشيد الإدارات البلدية. وقسمت جنوب أفريقيا إلى تسع مناطق كمستوى أول، والمناطق مقسمة إلى 52 إقليم (8 مدن حضرية و44 مقاطعة بلدية) كمستوى ثاني. وقسمت المقاطعات إلى 205 بلدية محلية كمستوي ثالث. تؤدي البلديات الحضرية، وظائف البلديات المحلية (The World Factbook: South Africa-2021).

ج- **تنظيم الحكومة المحلية في الدنمارك**

- **نظام الحكم**

يحكم **الدنمارك نظام** ملكي دستوري برلماني. **ولها** حكومة على مستوى الدولة وتُمثل إدارات الدولة الخمس (Statsforvaltning) في الحكومة المركزية. يوجد مكتب إدارة دولة في كل منطقة، يشرف على الأعمال اليومية للبلديات والمناطق، ويعمل كهيئة استئناف للمواطنين الذين يرغبون في تقديم شكوى بشأن قرار من البلدية أو المنطقة. تتولى المكاتب أيضًا شئون التبني والجنسية والطلاق.

يتبعون وزارة الداخلية والصحة.. ولاياتهم تتبع حدود المنطقة.

- **عدد المستويات الإدارية**

يتكون النظام الإداري في الدنمارك من مستويين إداريين، الأول عبارة عن خمس أقاليم إدارية والثاني مستوي البلديات المحلية وهو عبارة عن 98 بلدية محلية طبقاً لقانون البلدي الدنماركي لعام 2007 (The World Factbook Denmark-2021)

2- **محددات اللامركزية**

أ- **محددات اللامركزية في دولة الصين**

كان للإصلاحات المركزية عام 1994 أثارًا منها:

- تلطيف المركزية السياسية الصينية بمزجها مع اللامركزية الاقتصادية والإدارية، وهي سمة مميزة لنظام الحكم الصيني، الذي وصف بأنه «استبدادي لامركزي إقليمي» (Xu C, 2011: 1076–1151).
- أصبح النظام المالي أكثر لامركزية في الصين، حيث تميل المستويات الحكومية الفرعية إلى إنفاق أكثر من نصف إجمالي نفقات الميزانية الحكومية. يتم تمويل البنية التحتية والبناء على المستوى المحلي، حيث تسند أعمال الإنشاء البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها من قبل شركات، أنشأتها حكومة المدينة.
- وجود درجة معينة من المساءلة المتبادلة على مستوى القيادة الإقليمية والمركزية في الصين، حيث يشكل المسئولون الإقليميون حوالي نصف اللجنة المركزية للحزب التي تنتخب أعضاء المكتب السياسي، فيكون للصينيين نظام مساءلة تصاعدية. توفر المساءلة التنازلية مزيدًا من الشرعية السياسية للحكومات الديمقراطية، لكن مثل هذه

المساءلة يمكن أن تتحول في بعض الأحيان إلى قوادة للمصالح قصيرة المدى ومجموعات الضغط، لا سيما في وقت الانتخابات (Bardhan, 2020).

ب- محددات اللامركزية في دولة جنوب أفريقيا

- اتبعت دولة جنوب أفريقيا عدة مبادئ مثل الحكم الذاتي المحلي الواسع مقابل السيطرة المركزية. يشير هذا البعد إلى توازن القوى السياسية بين الحكومة المحلية والمستويات العليا للحكومة (الباجوري، 2013: 95).
- وضعت وزارة الخدمة العامة والإدارة القواعد والمعايير للخدمة العامة، والتي تضمن لآليّات تقديم الخدمات، والنظم المتكاملة وإتاحة الوصول، والموارد البشرية، ومبادرات التطوير المؤسسي والحوكمة والاستجابة لاحتياجات المواطنين، طبقاً لقانون الخدمة العامة رقم 103 لعام 1994.
- ميثاق الخدمة العامة هو التزام بين الدولة صاحبة العمل والعمال، ويسعى إلى تحسين تقديم الخدمات ويقدم معايير الخدمة العامة. (Charter for the Public Service, SA-2013)
- تعتمد اللامركزية المالية على الحجم المطلق للنفقات المحلية، أي أن أنظمة الحكم المحلي التي تتحكم في جزء ضئيل فقط من إجمالي الإنفاق العام لا يمكن اعتبارها لا مركزية، حتى لو كانت معظم إيراداتها يتم توليدها ذاتيًا.
- تعد المساءلة والرقابة من المتطلبات الدستورية في جميع مجالات الحكومة في جمهورية جنوب إفريقيا ويرتكز أساسها في دستور جمهورية جنوب إفريقيا لعام 1996. وجميع مجالات الحكومة مكلفة بالولاية الدستورية لتقديم الخدمات العامة. معظم الخدمات المباشرة والمرئية التي يتلقاها الجمهور تقع في النطاق المحلي للحكومة. تمارس برلمانات الحكومات الوطنية والإقليمية الرقابة والمساءلة على مديريها التنفيذيين وإداراتها من خلال لجان الحسابات العامة، بينما يعتمد المجال المحلي للحكومة على لجان الحسابات العامة البلدية.

ج- محددات اللامركزية في دولة الدنمارك

- تتم السياسة في الدنمارك في إطار ديمقراطية تمثيلية برلمانية، وملكية دستورية ودولة وحدوية لامركزية يكون فيها ملك الدنمارك رأس الدولة. توصف الدنمارك بأنها دولة قومية والحكم الذاتي المحلي مكفول في الدستور (The Constitutional Act of Denmark, 1953). تعتمد البلديات على قانون الحكم المحلي وهي تحت مسئولية المجلس المحلي مع رئيس البلدية.
- السلطات المحلية والإقليمية مسئولة عن الأمور التي تهمها والتي لم يتم تفويضها صراحةً من الدولة حيث تقرر كل بلدية هيكل إدارتها وتنظيم الأقسام والوحدات المختلفة. يحكم كل منطقة مجلس إقليمي برئاسة رئيس ويطلب إنشاء لجنة أعمال ولجنة اتصال. على غرار البلديات، تتخذ المناطق قرارًا بشأن هيكلها وتنظيمها. تشرف وزارة الشئون الاجتماعية والداخلية، على السلطات المحلية والإقليمية (Loughlin; 1999).
- إن نسبة نفقات الحكومة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام أكبر مما هي عليه في معظم البلدان الفيدرالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (كندا هي الاستثناء الوحيد).
- تم نقل جزء من وظائف الدولة الوطنية إلى المستوى فوق الوطني من أجل مواكبة التحديات العالمية من السوق وتدفقات رأس المال، ويتم نقل أجزاء أخرى إلى المستويات الأدنى من الحكومة لتعزيز التحولات اللازمة في الاستراتيجيات وتحسين القدرة التنافسية.
- تصدرت الدنمارك قائمة أنظف دولة، طبقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI) (Jaylia, 2021).

المحور الرابع: التحديات التي تعترض التقسيم الإداري كمدخل للتنمية المحلية في الخبرات الدولية:

التحديات في الصين

من أثار تعديل التقسيم الإداري لمنطقة تشانجتشو الحضرية الآتي:

- كان توفير المناطق الصناعية، على حساب الأراضي الزراعية الرئيسة، حيث تشغل الشركات مساحة كبيرة من الأرض ولكنها لا تستخدم فعليا للإنتاج وأصبح استهلاك الأراضي الزراعية والزحف العمراني المتزايد الذي يتسبب في عدم الكفاءة في استخدام الأراضي (Chuai et al., 2016: 164-174).

- عدم وجود إدارة فعالة على مستوى المدينة لتنظيم عمل مناطق التنمية، أو لتنسيق التنمية الصناعية في الأحياء والبلدات، مما يؤدي إلى المنافسة غير العادلة وإهدار الموارد.
- تقدم الحكومات البلدية خدمات لسكان محددين بشكل ضيق داخل المناطق الحضرية. وهذا يتناقض مع نمط الطلب الجديد على الخدمات العامة في أجزاء الضواحي من المناطق الحضرية الناشئة.
- لم تتمكن اللامركزية الصينية من تجنب مشكلة استيلاء النخبة المحلية على الأعمال التجارية المحلية الصينية، مثل الاستحواذ التعسفي على الأراضي، والتلوث السام، والعمل في المصانع والمناجم. ويرجع ذلك لقلة الضوابط وإساءة استخدام السلط (Bardhan, 2020).

التحديات في جنوب أفريقيا

في عملية إعادة الهيكلة الإقليمية، ظهرت بعض التحديات والقضايا الجيوسياسية المحلية والوطنية. حيث استخدمت مجموعات من النماذج المختلفة في عملية ترسيم الحدود وإعادة الهيكلة الاجتماعية المكانية، فجاء الترسيم غير متجانس ومتمايز بين المدينة/ المناطق النائية فقد كان الهدف الفصل بين البلديات البيضاء السوداء (المواقع سابقًا)،وشكل المنطقة الحضرية (محمية السكان الأصليين) (Giraut et al., 2012: 2-11)

- استخدام نموذج «من الجدار إلى الجدار» وإنشاء مركز حضري لتقديم الخدمات المحلية، وفي نفس الوقت استخدم النموذج متعدد المراكز بتقسيم الوظائف الإدارية والسياسية بين المدن من خلال وجود عواصم مزدوجة أو ثلاثية.
- أحدثت مسألة اختيار عاصمة المقاطعة ,واختيار المقر المحلي إشكالية، التنافس بين المدن.
- لم تكن حدود المناطق الحضرية المنشأة لأسباب سياسية واضحة لأنها كانت عشوائية، والكثافة السكانية منخفضة والأشكال الريفية والحضرية مختلطة.
- عدم توافر مصدر للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في المؤسسات الداعمة للامركزية لوضع صورة كاملة بقدرة البلديات بمستوياتها المختلفة. وعدم توفير التمويل اللازم للحكومات المحلية وعدم وجود لآليّات ة للتنسيق بين المستويات المحلية (الباجوري، 2013: 148-149).

التحديات في الدنمارك

- أصبحت البلديات مقدمًا للخدمات الوطنية بشكل أساسي دون وجود مساحة كبيرة للسياسة المحلية.
- حل الريف المتحضر محل المدن والبلدات: إعادة التوطين والشروط المسبقة لإصلاح الحكومة المحلية
- أنهي الإصلاح الحالي للنظام الحكومي، التحول من استراتيجية المساواة الاجتماعية (الرفاهية) إلى سياسة أكثر تنوعًا وتوجهًا نحو النمو تتجاهل في الواقع مسائل الاختلاف الإقليمي وعدم المساواة.
- نتيجة التغييرات المادية وراء هذا النظام الإقليمي الجديد، ظهرت منطقة المدينة مرتبطة إرتباطا وثيقًا بإعادة قياس الاقتصاد حول التكتلات العالمية وإعادة التوطين
- ضعف التوظيف وارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل. والاحتياج إلى الدعم المالي للحكومات المحلية الضعيفة (Andersen, 2008: 3-17).

مناقشة نتائج الدراسة

اختلفت الدوافع لإجراء التقسيم الإداري أو تعديلاته منها الاقتصادية مثل الصين ومنها السياسية والاجتماعية مثل جنوب أفريقيا ومنها تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقلالية مثل الدنمارك. هذا مؤشر بأن لكل دولة ظروفها الخاصة وأهدافها ورؤيتها التي تريد تحقيقها بما لديها من إمكانات.

عنصر الأقاليم

تتسم الأقاليم ذات الجودة الاقتصادية بجذبها للسكان، فيرتفع عدد وحجم تجمعاتها السكانية وهذا يؤثر على الشكل الأفقي للتقسيم الإداري، كما يؤثر إيجابياً على التنمية المحلية باعتبار أن الجودة الاقتصادية والرأس المال البشري موردان مهمان من موارد التنمية ومن ناحية أخري تؤثر زيادة السكان على شكل التقسيم الإداري كالآتي:

- زيادة عدد الوحدات الإدارية الأساسية كما هو الحال في الصين (49859 وحدة أساسية و704515 قرية وحدة غير رسمية) وأن الكثافة السكانية بالأقاليم القابلة للزراعة483 نسمة/كم^2، وبالمناطق الصحراوية 64 نسمة/كم^2. أما في جنوب أفريقيا يسكن 45% من السكان على مساحة 9% من إجمالي الأرض كلها الأراضي الزراعية بالدولة وفي الإقليمين الزراعيين» بكثافة سكانية243 نسمة/كم^2، وكثافة سكانية 43 نسمة/كم^2 في المناطق الهضبة وكثافة سكانية 2 نسمة/كم^2 في المناطق الصحراوية.
- زيادة حجم المراكز الحضرية والمدن ففي الدنمارك يعيش نسبة 31.76% على مساحة تساوي5.9% من المساحة الإجمالية بكثافة سكانية سكانية 276 نسمة/كم^2، وصل نسبة الحضر في الدنمارك إلى 87.9%، والصين 63.6% وفي جنوب أفريقيا 68.3% وهذا يعني زيادة حجم التجمعات السكانية الأفقية (القرى والمدن والمراكز الحضرية). أن التقسيم الإداري في المناطق ذات الجودة الاقتصادية، له فاعلية على التنمية المحلية.

عنصر السكان المحليون

أوضحت الدراسة أن درجة تجانس السكان لها تأثير على التقسيم الإداري وفاعليته على التنمية المحلية.

- يتصف المجتمع الصيني بارتفاع نسبة عدم تجانس السكان وطبقاً لقانون الاستقلال العرقي الإقليمي للصين لعام 1984، جاء التقسيم الإداري معترفاً بتنوع السكان، بإنشاء خمس مقطعات للحكم الذاتي.
- التنوع العرقي واضح في جنوب أفريقيا، حيث يحظى السود بأعلى نسبة 78.5% وتكون لها هيمنة الأغلبية. يوجد تجانس ديني بهيمنة للأغلبية المسيحية بنسبة 86%، إلا إن هذه النسبة تتضمن 18 فئة مسيحية وتنتشر الديانات الإفريقية التقليدية والدين الإسلامي والديانات الأخرى بنسب ضئيلة. جاء قانون ترسيم الحدود البلدية، القانون رقم 27 لسنة 1998، وأنشئت تسع مقاطعات. باستخدام المعايير الأساسية لضمان شروط الديمقراطية المحلية وتمثيل الناخبين في المجلس البلدي.
- تتميز الدنمارك بالتجانس العرقي المرتفع لدرجة الهيمنة شبه المطلقة حيث يصل نسبة السكان الأصليين إلى 86.3% ومن الناحية الدينية، الدنمارك دولة غير علمانية، يشكل فيها المسيحيون الإنجليون الغالبية العظمى للمجتمع بنسبة 74.7%. كما تتمتع الدنمارك بتجانس لغوي حيث يتحدث 96% من السكان اللغة الدنماركية كلغة أولى. يستنتج أن الدنمارك دولة قومية وقسم القانون البلدي الدنماركي لعام 2007 الدنمارك إلى خمس أقاليم حكم ذاتي.

استنتاجات التجانس

- إذا كان المجتمع متجانس كما هو الحال في الدنمارك، كان التقسيم الإداري أكثر استقرارًا وفاعل على التنمية المحلية.
- إذا كان التجانس الاجتماعي شبه متجانس مع هيمنة فئة على الآخرين، تأثر التقسيم الإداري بذلك وبإنشاء وحدات إدارية ذات حكم ذاتي للأقليات كما هو الحال في الصين.
- إذا كان هناك عدم تجانس اجتماعي عرقي أو ديني أو لغوي، وفي محاولة لإرضاء جميع الأطراف، يأتي التقسيم الإداري مُجزأ وضعيف ولا يقود إلى التنمية المحلية كما هو الحال في جنوب أفريقيا.

استنتاجات عنصر الحكومة المحلية:

1- استنتاجات تنظيم الحكومة المحلية

وجد أن الحكومات المحلية، تنظم طبقاً لنظام الحكم في الدولة فإذا كانت الدولة شمولية، كانت الحكومات المحلية تابعة للحكومة المركزية وامتداد لها كما هو في الصين. وإذا كانت نظام الحكم ديمقراطي، كانت الحكومات المحلية مستقلة كما في جنوب أفريقيا والدنمارك. ويختلف عدد المستويات الإدارية من دولة إلى أخري طبقا للقوانين وطبقاً لعدد الوحدات الإدارية الأساسية، ففي الصين يوجد أربعة مستويات إدارية نظرًا لوجود عدد 41636 وحدة إدارية أساسية. وفي جنوب أفريقيا يوجد ثلاثة مستويات إدارية حيث يوجد بها 205 وحدة إدارية أساسية. وفي الدنمارك يوجد مستويين فقط لوجود عدد 98 وحدة إدارية أساسية. ويستنتج أنه «كلما زاد عدد السكان، زاد عدد الوحدات الإدارية الأساسية، وزاد عدد المستويات الإدارية».

2- **استنتاجات محددات اللامركزية للحكومة المحلية**

أتضح من دراسة محددات اللامركزية للحكومة المحلية في الخبرات الثلاث أن استخدام الحكومة المحلية للآليّات اللامركزية عنصر هام وحاكم في علمية التنمية ويتم تحديده بواسطة القوانين المنظمة لإدارة الوحدات المحلية، ففي الأنظمة الديكتاتورية، كانت المساحة المحددة لاستخدام اللامركزية محدودة كما هو في الصين. بالرغم من تحسين المركزية السياسية الصينية بمزجها مع اللامركزية الاقتصادية والإدارية، إلا إنها لا تزال توصف بأنها « لامركزية استبدادية إقليمية»، وفي الدول الديمقراطية، وتختلف دراجات اللامركزية حسب درجات الديمقراطية المطبقة.

- تتفاوت أيضًا اللامركزية المالية من دولة إلى أخرى حيث تنظمها قوانين الدولة والدوافع التي من أجلها تم التقسيم الإداري. ففي الصين كانت هناك مساحة كبيرة للامركزية المالية، بعد الإصلاحات المركزية عام 1994 لتتناسب مع حجم الاستثمارات وتحقيق العائد الاقتصادي. وفي جنوب أفريقيا لا توجد لامركزية مالية لأن الهدف من التقسيم الإداري كان التنمية السياسية وليست الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم توفير التمويل اللازم للحكومات المحلية. وفي الدنمارك إن نسبة نفقات الحكومة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام أكبر مما هي عليه في معظم البلدان الفيدرالية لمنظمة التعاون الاقتصادي
- المساءلة في الصين تنظمها الحزب بينما في جنوب أفريقيا والدنمارك المساءلة تكون من قبل المواطنين.

توصيات الدراسة

بعد دراسة عناصر الوحدة الإدارية المحلية للتوصل إلى عوامل يمكن استخدامها عند إجراء تقسيم إداري جديد أو إجراء تعدل لتقسيم إداري قائم، توصي الدراسة باستخدام العاملين التاليين:

- **العامل الأول «الإقليم»** استنادًا إلى حقيقة أن «جودة أراضي الإقليم اقتصاديًا، تؤدي إلى زيادة عدد السكان». وجد أن زيادة السكان تؤثر على التقسيم الإداري في شكلين الأول زيادة عدد الوحدات الإدارية الأساسية والمراكز الحضرية والمدن، والثاني زيادة عدد المستويات الإدارية. أي أن جودة الإقليم تؤثر بطريقة غير مباشرة على الشكل الأفقي والرأسي للتقسيم الإداري. وأنه كلما زادت جودة أقاليم التقسيم الإداري، زاد معدل التنمية المحلية بالوحدة المحلية باعتبار أن جودة الإقليم «مورد طبيعي للتنمية المحلية».
- **العامل الثاني «السكان المحليون»** وهو عنصر مهم وفاعل لأنه هو الذي يقوم بعملية التنمية المحلية ومن ناحية أخري هو الهدف من التنمية المحلية. تمت دراسة السكان المحليين للوقوف «درجة التجانس الاجتماعي للسكان». وجد إن التجانس العرقي أو الديني أو اللغوي، يؤثر على استقرار السكان والتجمعات السكانية. ووجد أنه كلما زاد استقرار المجتمع، زادت فاعلية السكان على التنمية المحلية داخل وحدة التقسيم الإداري.

ووجدت الدراسة أن الحكومة المحلية ليست عامل يبني عليه التقسيم الإداري. حيث أن الحكومة المحلية هي الإدارة المعينة أو المنتخبة، لإدارة التنمية المحلية لسكان الإقليم المحدد لها من الحكومة المركزية ويتوقف شكل الحكومة المحلية أفقياً على حجم وإمكانيات الإقليم وشكل وحجم التجمعات السكانية الموجودة بالإقليم. ويتوقف حجم الحكومة المحلية رأسياً على الدوافع التي من أجلها تقوم الحكومة المركزية بتقسيم إقليمها إلى مستويات إدارية وطبقا للدساتير والقوانين المعمول بها. ووجد أن ترسيم الحدود الإدارية لوحدات الحكومة المحلية، يعتمد على جودة الأراضي، وكثافة السكان ودرجة تجانسهم الاجتماعي، كموردين أساسيين للتنمية المحلية. كما يتوقف تنظيم الحكومة المحلية واستخدامها للآليّات اللامركزية، على نظام الحكم بالدولة والدستور والقوانين المنظمة بالدولة.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية

- أحمد، حازم عبد اللطيف. (2013). «أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية»، **رسالة ماجستير**، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسة.
- الباجوري، أيمن. (2013). «بناء القدرات المؤسسية الداعمة للامركزية في الخبرات الدولية مع الإشارة للحالة المصرية»، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الخليل، أحمد موسي محمود. (2014). **مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة**. كلية الآداب، جامعة المنيا، **المكتب العربي للمعارف**، 2014. ISBN: 9789772767755
- اللوح، نبيل عبد شعبان. (2006). «تطور الهياكل التنظيمية للوزارات الفلسطينية في قطاع غزة وأثره على الكفاءة الإدارية»، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزّة.
- بركات، طارق. (2014). «تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية»، **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 26، العدد 5.
- بودانة، كمال. (2014). «أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة»، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
- جارش، عادل؛ والعيفاوي، جمال. (2014). **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين**. المركز الديمقراطي العربي -**http**://pm4a.net/community/showthread.php?152
- رياض، محمد. (2014). **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**. مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، رقم إيداع 2014/16084، تدمك: 978 977 768 084 4.
- عبد الوهاب، سمير. (2016). **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة.
- عجلان، نشأت السعيد عبدالحميد أحمد. (2015). «العوامل الجغرافية المؤثرة في القسيم الإداري والمعايير المقترحة»، **مجلة الشرق الأوسط**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 37 ، ص7.
- قياتي، عاشور. (2017). «دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية»، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية

- Aalbu, Hallgeir; Böhme, Kai and Uhlin, Åke. (2008). ***Administrative Reform: Arguments and Values,*** Nordic Research Programme 2005-2008. Report 6 ISSN 1654-2290
- Alexander, Mary**.** (2018). ***The 11 Languages of South Africa***. South Africa Gateway.
- Amakye, Kingsford Gyasi. (2017). "Understanding Community Development in Sekyere Central District, Ghana", ***Bandung Journal of Global South***, 4:5. https://bandungjournal.springeropen.com/articles/10.1186/s40728-017-0042-9
- Andersen, Hans Thor. (2008). "The Emerging Danish Government Reform: Centralised Decentralisation", ***Urban Research & Practice***, 1:1, 3-17. DOI: 10.1080/17535060701795298
- Antonescu; Daniela. (2015). "Theoretical Approaches of Endogenous Regional Development", ***11th International Conference "European Integration - New Challenges" - EINCO 2015***, University of Oradea, Faculty of Economic Sciences, Oradea, Romania, 29-30 May.
- Bardhan, Pranab. (2020). "The Chinese Governance System: Its Strengths and Weaknesses in a Comparative Development Perspective", ***China Economic Review***, Jun; 61: 101430. Published online 2020 Feb. 28. doi: 10.1016/j.chieco.2020.101430

- Basedau, M.; Fox, J.; Pierskalla, J.; Strüver, G. & Vüllers. (2017). "Does Discrimination Breed Grievances and do Grievances Breed Violence? New Evidence from an Analysis of 33 Religious Minorities in Developing Countries", ***Conflict Management and Peace Science***, 34 (3), 217-239. doi:10.2307/26271460
- Borsenberger, Monique & Sarracino, Francesco. (2011). "Measuring and Validating Social Cohesion: A Bottom-up Approach", ***The International Conference on Social Cohesion and Development,*** organized by the OECD, Development Center, Paris, 20-21st January.
- Cardenas, Manuel & Andres Sanchez. (2019). ***"Ethnic and Cultural: An Obstacle for Development"***. Northeastern University, pp. 10-17. DOI: 10.13140/RG.2.2.15506.68807. https://www.researchgate.net/publication/341537924
- Chuai, X. et al. (2016). "Land Use and Ecosystems Services Value Changes and Ecological Land Management in Coastal Jiangsu", ***China, Habitat International,*** 57, 164e174.
- Eisenstein, Lena. (2019). ***The Importance of Effective and Efficient Local Governments***. https://www.diligent.com/insights/workload-management/the-importance-of-effective-and-efficient-local-governments/
- Giraut, Frédéric; Maharaj, Brij & Moriconi-Ebrard François. (2012). ***The Demarcation of the Cities' Jurisdictions: Lessons from the South African Municipal Boundaries Delineation Process***, Grenoble-Avignon, France, pp. 2-11. ffhalshs-742045 https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00742045
- Harrison, P.; Todes, A. & Watson, V. (2008). ***Planning and Transformation: Learning from Post-apartheid Experience***. New York: Routledge, p. 57, ISBN 9780415360319.
- Jaylia, Yan. (2021). "Something is Rotten from the State of Denmark", GAB, The Global Anticorruption Blog, https://globalanticorruptionblog.com/
- Kisman, Zulfukar Aytac and Izzet Tasar. (2014). "The Key Elements of Local Development", ***Procedia Economics and Finance***, 15 ,1689—1696
- Loughlin, John. (1999). ***Regional and Local Democracy in the European Union***, The Committee of the Regions, Buussels.
- Mitropolitski, Simeon. (2011). "Weber's definition of the state as an ethnographic tool for understanding the contemporary political science state of the discipline", University of Montreal, ***The Annual Conference of the Canadian Political Science Association***, p. 2.
- Mlambo Victor, H. and Mpanza, Siphesihle. (2020). "Infrastructure Provision as a Catalyst for Local Economic Development in South Africa", ***Strategic Review for Southern Africa***, Vol. 42, No. 1, pp. 99-122. https://www.researchgate.net/publication/341727682
- Musdar, Muhammd. (2017). ***Inter-region Economic Analysis to Improve Economic Development Maritime in North Maluku Province***, Master Program of Economics Faculty of Economics and Business, Brawijaya University, pp. 2-12.
- Ndreu, Aurora. (2016) "The Definition and Importance of Local Governance", ***Social and Natural Sciences Journal***, Vol. 10, Issue 1, p. 8, Europe University of Tirana, Tirana, Albania, ISSN: 1804-4158.
- Pei, Minxin. (2006). ***China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy***. Cambridge, MA, Harvard University Press.
- Republic of South Africa. (2013). ***Service Charter***. PSCBC Resolution. 1 of 2013.
- Sahgal, Neha. (2018). ***Being Christian in Western Europe***, Pew Research Center, p7.

- South Africa-Community Survey (2016). https://www.datafirst.uct.ac.za/dataportal/index.php/catalog/611/related-materials
- Thapa, Ishwor. (2020). ***Local Government: Concept, Roles and Importance for Contemporary Society***, Public Administration Campus, Tribhuvan University, Nepal, pp. 2-14.
- The Constitutional Act of Denmark, 1953
- The Danish Regions-in Brief (3rd revised ed.). Copenhagen: Danske Regioner. 2007. ISBN 978-87-7723-471-2.
- The World Factbook: China, 2021. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/china/
- The World Factbook Denmark-2021. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/denmark/
- Xu, C. (2011). "The Fundamental Institutions of China's Reforms and Development", ***Journal of Economic Literature***. Vol. 49, No. 4:1076-1151.
- Zhen, Feng; Shen Qing; Jian Boxiu and Zheng Jun. (2010). Regional Governance, Local Fragmentation and Administrative Division Adjustment: Spatial Integration in Changzhou, ***The China Review***, Vol. 10, No. 1 (Spring), pp. 95-128
- The World Factbook South Africa-2021. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/south-africa/
- YU, Hu; Deng Yu and XU Shan. (2018). Evolutionary Pattern and Effect of Administrative Divisions Adjustment During Urbanization of China: Empirical Analysis on Multiple Scales. ***Chinese Geographical Science***, 28 (5): 758–772. https://doi.org/10.1007/s 11769-018-0990-2.

The Factors of Administrative Division in the Light of International Experiences as an Entry Point for Local Development: A Comparative Study

Adel El Sherif
PhD Candidate
elsherifadel417@gmail.com

Dr. Dina El Khawaga
Assistant Professor
Dina.elkhawaga@feps.edu.eg

Public Administration Department
Faculty of Economics and Political Science
Cairo University, Eygpt

ABSTRACT

Purpose: Due to the low rates of local development, especially in developing countries, the aim of this research is to study the elements of the administrative division unit, to reach scientific and practical factors for the administrative division and its modifications, whether they have a direct or indirect effective impact on local development rates through international experiences in China, South Africa, and Denmark.

Methodology: The research relied on comparing and benefiting from international experiences, and identifying the effective and clearly influential factors of administrative division on local development. By studying each element of the administrative unit (territory, population and local government) in the three countries to determine how each of these elements affected local development. Finally, deduce the factors that can be used to conduct effective administrative division on local development.

Results: The study found two factors that must be taken into account when making a new administrative division or making an amendment to an existing administrative division. The first factor is "the territory" based on the fact that "the economically quality of the territory, attracts the population." It was found that the increase in population affects the administrative division in two forms, the first is an increase in the number of basic administrative units, urban centers and cities, and the second is an increase in the number of administrative levels. That is, the quality of the region indirectly affects the horizontal and vertical form of the administrative division. And that the higher the quality of the region of the administrative division. The second factor is the degree of social homogeneity. Since ethnic, religious or linguistic homogeneity, affects the stability of the population. It was found that the greater the stability of the community, the greater the effectiveness of the population on local development within the unit of administrative division.

The study found that local government is not a factor on which administrative division is built. The organization of the local government and its use of decentralization mechanisms depends on the state's system of government, the constitution and laws regulating the state.

Keywords: *Administrative Division, Local Development, Local Governments, Local Population.*